

Distr.: General  
7 September 2005  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البندان ٥٢ و ١٠٨ من جدول الأعمال

تنشيط أعمال الجمعية العامة

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

## تنشيط أعمال الجمعية العامة

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/59/L.69/Rev.1

## تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في البيان الذي قدمه الأمين العام وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/59/L.69/Rev.1 (A/C.5/59/35/Rev.1). ويرد في الفقرتين ٣ و ١٠ من بيان الأمين العام تحليل للاحتياجات الواردة في مشروع القرار.

٢ - ويقترح في الفقرة ٣ (ب) من مشروع القرار توفير وظيفتين أخريين إضافيتين على المستوى الإداري والمستوى العالي في مكتب رئيس الجمعية العامة "من الموارد القائمة، رهنا بنظر الجمعية في الميزانية المقترحة من الأمين العام لفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧". وكما أشار الأمين العام في بيانه (A/C.5/59/35، الفقرة ٣)، سيتطلب ذلك توفير وظيفتين إحداهما برتبة مد-٢ والأخرى برتبة ف-٥، مما سيشكل موارد إضافية إلى جانب الموارد المطلوبة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ويلاحظ الأمين العام أن مشروع القرار يشير إلى وظيفتين، ويطلب أيضا أن يتم شغلها سنويا. ويستخلص أنه في ظل هذه الظروف، ستكون الآلية الملائمة في الميزانية هي توفير اعتماد تحت بند المساعدة المؤقتة العامة. وتقدر التكاليف المرتبطة بتوفير المساعدة المؤقتة العامة للوظيفتين الإضافيتين برتبتين مد-٢ و ف-٥ بمبلغ ١١٦ ٣٠٠ دولار للجزء المتبقي من فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.



و ٨٢٣ ٣٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الموظفين من "المستوى الإداري والمستوى العالي" لا توازيان بالضرورة رتبي مد-٢ وف-٥؛ فبيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية لا يبرر توفيروظيفتين بالرتبتين المذكورتين. وينبغي إتاحة المعلومات إلى اللجنة الخامسة في الموعد المحدد لأغراض النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (انظر الفقرة ٧ أدناه).

٣ - وتدعو الفقرة ٣ (ب) من مشروع القرار إلى توفير هاتين الوظيفتين الإضافيتين "من الموارد القائمة". غير أنه ليس هناك، حسبما ذكر الأمين العام، قدرات متوفرة في الوقت الراهن كفيلة بتلبية هذه الاحتياجات (A/C.5/59/35/Rev.1، الفقرة ٥). ويشير الأمين العام في هذا السياق إلى أن اللجنة الاستشارية شددت في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ على المسؤولية التي تتحملها الأمانة العامة فيما يتعلق بإبلاغ الجمعية العامة بشكل مستفيض ودقيق عن مدى كفاية الموارد للاضطلاع بنشاط جديد (A/54/7، الفقرة ٦٧). وقد أبدت اللجنة الاستشارية في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/7) تعليقات مسهبة بشأن الحاجة إلى أن يضطلع الأمين العام بإدارة الأمانة العامة ككل وإلى توخي المرونة في رصد وإعادة رصد الموارد. وقد ترغب الجمعية العامة في أخذ هذه التعليقات والتوصيات في الحسبان لدى النظر في هذه المسألة.

٤ - وفيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة ٣ (د) من مشروع القرار والمتعلق بتوفير خدمات مراسم ملائمة لرئيس الجمعية العامة في المقر وغيره من مراكز عمل الأمم المتحدة، يلاحظ الأمين العام أن خدمات المراسم تقدم إلى الرئيس في المناسبات لدى انعقاد الجمعية العامة. غير أن الأمين العام يرى أنه ليس من المتيسر حالياً توفير موظف مراسم خاص ومتفرغ للرئيس بالنظر إلى عدم قدرة كافية في هذا الصدد لدى دائرة المراسم والاتصال؛ وعليه سيكون من الضروري توفير وظيفة جديدة برتبة ف-٣. ويقدر مجموع الاحتياجات المترتبة عن الطلب الوارد في الفقرة ٣ (د) بمبلغ ١٠٠ ١٣٨ دولار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. واللجنة الاستشارية لم تقتنع بأن توفير "خدمات مراسم ملائمة" يتطلب إنشاء وظيفة إضافية ثابتة في الوقت الراهن تخصص لهذا الغرض.

٥ - طلب إلى الأمين العام، في الفقرة ١٤ من مشروع القرار، أن يصدر النظام الداخلي للجمعية العامة في صيغة موحدة بجميع اللغات الرسمية، بالشكل المطبوع وعلى شبكة الإنترنت. وكما ورد في الفقرة ٩ من بيان الأمين العام، ستحتاج إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات إلى موارد من أجل المساعدة المؤقتة العامة تساوي ثلاثة أشهر عمل لموظف واحد

من الفئة الفنية وشهري عمل لموظف واحد من فئة الخدمات العامة، بتكلفة يقدر مجموعها بمبلغ ٦٠ ٣٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. واللجنة الاستشارية، إذ تلاحظ مستوى الموارد المقترح توفيرها لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ترى أنه ينبغي بذل قصارى الجهود من أجل استيعاب هذه التكاليف.

٦ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تقوم اللجنة الخامسة بإحاطة الجمعية العامة علماً بأنه في حالة اعتمادها لمشروع القرار A/59/L.69/Rev.1 ستلزم موارد إضافية قدرها ١١٦ ٣٠٠ دولار في إطار الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وكما جاء في الفقرة ١١ من بيان الأمين العام، ستبذل قصارى الجهود لاستيعاب هذه الاحتياجات في حدود الاعتماد المخصص لفترة السنتين. وسيُبلغ عن التكاليف الفعلية، إن وجدت، في تقرير الأداء الثاني. وستنشأ أيضاً عن اعتماد مشروع القرار احتياجات إلى موارد إضافية قدرها ٩٦١ ٤٠٠ دولار في إطار الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً، (٨٢٣ ٣٠٠ دولار لمكتب رؤساء الجمعية العامة، و ١٣٨ ١٠٠ دولار لدائرة المراسم والاتصال)؛ وما مجموعه ٦٠ ٣٠٠ دولار في إطار الباب ٢ شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وخدمات المؤتمرات من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٧ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٨ الذي يؤكد من جديد أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية المختصة التابعة للجمعية العامة المعهود إليها بالمسؤوليات المتعلقة بشؤون الإدارة والميزانية. وترى اللجنة أن الإشارة في الفقرة ٣ (ب) من مشروع القرار إلى أن توفير الموارد الإضافية ينبغي أن يكون رهناً بنظر الجمعية العامة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أمر ينسجم مع روح القرار ٢٧٠/٥٨ ويتسق معه. ومن ثم، توضح اللجنة أن الجمعية العامة ستحدد الكم الفعلي للموارد اللازم توفيرها لمساعدة رئيس الجمعية العامة أثناء فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بناء على التوصية (التوصيات) التي قد تصدرها اللجنة الخامسة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٨ - وتبين اللجنة الاستشارية أيضاً أنه مهما كان القرار الذي سيتخذ في نهاية المطاف بشأن دعم مكتب رئيس الجمعية العامة، فلا بد أن يخضع ذلك القرار للاستعراض بعد مضي فترة زمنية مناسبة.